الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدالة

وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية

عرض حول جهود بلادنا في مكافحة الهجرة غير الشرعية

ديسمبر2025

I. الإطار العام

طول الحدود

تمتد حدود بلادنا على مسافة 5828 كيلومتر، وتمثل الحدود البرية منها 5074 كيلومترًا، والبحرية 754 كيلومترا. وتشمل الحدود البرية الجزائر (463 كم) ومالي (2237) والسنغال (813 كم، الحدود الطبيعة الوحيدة لبلادنا، نهر السنغال)، والصحراء الغربية (1561 كلم)، والبحرية - المحيط الأطلسي - (754 كلم)،

تنوع الحدود

بالنظر إلى المعطيات الآنفة، تلاحظون جليا تنوع حدود بلادنا (الصحراء الكبرى، المناطق الرعوية، النهر والمحيط الأطلسي)، والتنوع الاجتماعي والسياسي للدول المحاذية لنا (السنغال، مالي، الجزائر ومنطقة الصحراء الغربية) والتحديات الأمنية الخاصة بكل واحدة منها.

تحديات مراقبة الحدود

مما يزيد من تحديات مراقبة حدودنا، كون عدد سكاننا يبلغ حدود 5 ملايين نسمة، وبالتالي فإن الضغط كبير على الموارد المتاحة لمراقبة الحدود وضمان الأمن، مما يحتم استراتيجيات فعالة لمراقبة هذه الحدود.

إجراءات العبور

بالإضافة إلى العمل خلال السنوات الماضية على تحسين وسائل قواتنا العسكرية والأمنية وعلى انتشارها بطريقة فعالة، ألزمت بلادنا كافة الراغبين في الدخول أو الخروج من الوطن بالعبور من أحد المعابر الإلزامية، والا فإن وضعية إقامتهم ستعتبر غير شرعية، وسيتم إبعادهم تلقائيا من الوطن.

II. الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وضبط الهجرة

تدركون جيدا الخطر الكبير الذي تشكله الهجرة غير الشرعية على أمن البلاد واستقراره، وعلى أمن المقيمين كذلك.
مما حتم ضرورة تصور استراتيجية وطنية شاملة لتنظيم وضبط الهجرة والشروع فورا في تنفيذها.
شرعت الحكومة، منذ منتصف عام 2022، في تنفيذ هذه الإستراتيجية.
وجاءت هذه الإستراتيجية انسجامًا مع:

- رغبة الحكومة في مكافحة الهجرة غير النظامية،
- المحافظة على طبيعة بلادنا كبلد منفتح ومضياف،
- حاجة بلادنا لليد العاملة،
- الحفاظ على العلاقات الأخوية التاريخية التي تربط بلادنا بدول الجوار والدول الإفريقية الشقيقة، التي تستضيف عددا كبيرا من مواطنينا.

ركائز الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وضبط الهجرة

1. تصحيح وضعية الأجانب المقيمين على التراب الوطني
2. تحسين الإطار القانوني وتحيينه بما يتلاءم مع التوجهات الجديدة
3. مراجعة الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار
4. فتح نقاط عبور جديدة لتنظيم حركة الوافدين
5. إلغاء التأشيرة على مستوى الحدود وإطلاق نظام التأشيرة الإلكترونية
6. تفعيل الهيئات المكلفة بتسيير الهجرة (اللجنة الوطنية لتسيير الحدود، واللجان الجهوية لتسيير الحدود واللجان القروية لليقظة)،
7. فتح مراكز إيواء مؤقت لاستقبال المهاجرين قبل نقلهم إلى بلدانهم في ظروف جيدة.

1) تصحيح وضعية الأجانب المقيمين على التراب الوطني

باشرت الحكومة عملية واسعة لتسوية الوضعية القانونية للأجانب الموجودين داخل البلاد، وذلك عبر:

- دعوة مكاتب جميع الجاليات الأجنبية في بلادنا وإبلاغها بأن الحكومة ستمنح إقامات دون أي قيد أو شرط لرعايا هذه الدول، مقابل التزامهم مستقبلًا بالقوانين المنظمة للإقامة في بلادنا.
- فتح جميع مراكز الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة طوال أيام السبت والأحد، إضافة إلى تخصيص مركز كبير دائم بالملعب الأولمبي لمدة شهرين.

مكّنت هذه العملية من منح حدود 136 ألف أجنبي موزعين بين 85 جنسية إقامات نظامية مجانية لمدة سنة، في خطوة غير مسبوقة لضبط الإقامة على التراب الوطني.

بعد انتهاء صلاحية هذه الإقامات، لم يجدد سوى 10□000 مقيم إقاماتهم، وهو ما تم شرحه لسفراء الدول المقيمين في بلادنا وللبعثات التي زارت بلادنا بعد البدء في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، وقد أبدوا جميعا تفهمهم لمقاربتنا.

2) تحسين الإطار القانوني وتحيينه بما يتلاءم مع التوجهات الجديدة

- قامت الحكومة سنة 2024 بتعديل القانون رقم 65-046 الصادر بتاريخ 23 فبراير 1965 المتضمن للترتيبات الجزائية الخاصة بنظام الهجرة، من خلال إضافة ترتيبين جديدين هما: إلزامية العبور عبر المعابر الرسمية الإلزامية (كان ينظمها مقرر صادر عن معالي وزير الداخلية) وإدراج الإبعاد كعقوبة لدى السلطات الإدارية في حق المخالفين لقوانين ونظم الهجرة (القانون السابق كان ينص على الغرامة والسجن فقط كعقوبات)
- تعمل الحكومة حاليا على تحيين وتطوير قانون الهجرة ليعكس المعطيات الجديدة، ويستجيب للتحديات الأمنية والتنموية، ويساهم في تنظيم الإقامة والعمل والحركة عبر الحدود وفقًا للمعايير الحديثة.

3) مراجعة الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار

تسهيلا على أشقائنا في الدول المجاورة وحرصًا على ضمان إيجاد إطار قانوني مشترك يضبط الحركة عبر الحدود:

- بادرت الحكومة إلى مراجعة الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتنقل الأشخاص والهجرة.
- وقد أُنجزت حتى الآن مراجعة شاملة للاتفاقية مع جمهورية السنغال، والعمل جاري على تعميم التجربة مع دول أخرى.

4) فتح نقاط عبور جديدة لتنظيم حركة الوافدين

حرصًا على تسهيل تسجيل الوافدين وتشجيعهم على احترام النظم المعمول بها عند الدخول:

- تم فتح 29 معبرًا حدوديًا جديدًا على الشريطين الجنوبي والجنوبي الشرقي، ليبلغ إجمالي المعابر الحدودية 82 بدل 53 ، 38 منها مع السنغال و27 مع مالي،
- تم اقتراح هذه المعابر الجديدة من طرف السلطات الإدارية بناء على حاجة المواطنين والمقيمين،
- ساهمت هذه النقاط في تسجيل حركة الدخول وتطبيق الالتزامات القانونية.

5) إلغاء التأشيرة على مستوى الحدود وإطلاق نظام التأشيرة الإلكترونية

في إطار تحديث المنظومة وتسهيل الإجراءات:

- تم إلغاء التأشيرة التقليدية عند الحدود،
- تم إطلاق نظام التأشيرة الإلكترونية (E-Visa)الذي يسمح بدراسة الطلبات والمصادقة عليها أو رفضها قبل وصول الشخص إلى البلاد.
- أدى هذا النظام إلى تعزيز الشفافية وتسهيل دخول الأشخاص المستوفين للشروط القانونية.

6) تفعيل الهيئات المكلفة بتسيير الحدود (اللجنة الوطنية لتسيير الحدود، واللجان الجهوية لتسيير الحدود واللجان القروية لليقظة)

- عملا على تنسيق جهود كافة المتدخلين في مجال تسيير الحدود، قامت الحكومة بتفعيل اللجنة الوطنية لتسيير الحدود، واللجان الجهوية لتسيير الحدود، كما قامت بإنشاء لجان قروية لليقظة على مستوى المناطق الحدودية بناء على اقتراح السلطات الإدارية، بلغ عدد هذه اللجان القروية لليقظة 388 لجنة قروية.
- بدأت الحكومة في تخصيص بعض الوسائل لصالح اللجان الجهوية لتسيير الحدود بهدف مساعدتها في أداء المهام المنوطة بها، وسيتم تحسين هذه الوسائل تدريجيا.
- أما بالنسبة للجان القروية لليقظة، فسيتم تزويدها، خلال هذا التكوين، بهواتف نقالة وبعض الرصيد لتسهيل اتصالها مع السلطات الإدارية والأمنية والمنتخبين المحليين، كما سيتم لاحقا تزويد البعض منها بدراجات نارية، وتمويل مشاريع مدرة للدخل لصالحها.

7) فتح مراكز إيواء مؤقت لاستقبال المهاجرين قبل نقلهم إلى بلدانهم في ظروف جيدة

- حرصا من الحكومة على احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وعلى حسن معاملة ضيوفها، قامت بفتح مراكز إيواء في مدينتي نواكشوط ونواذيبو لاستقبال المهاجرين غير النظاميين والتكفل بهم قبل إبعادهم إلى بلدانهم عبر الدول التي دخلوا بلادنا من خلالها.
- تم تجهيز مراكز الإيواء هذه بكافة الخدمات الأساسية من غذاء وخدمات صحية، ومياه وكهرباء، ومرافق عمومية، وهي مفتوحة أمام هيئات حقوق الإنسان المختصة وسفارات وقنصليات الدول الممثلة في بلادنا ورابطات الأجانب المقيمين في بلادنا، بهدف التأكد من احترام حقوق الإنسان وبكون وضعية الأشخاص الذين سيتم إبعادهم غير شرعية.
- لا تتجاوز الإقامة في مراكز الإيواء أكثر من 72 ساعة.

III. الخلاصة

بفضل جهودكم الجبارة وتضحياتكم، مكنت هذه الاستراتيجية الشاملة، حتى الآن، من تحقيق نتائج كبيرة، حيث ارتفع عدد الإقامات من حدود 10?000 كما ذكرنا آنفا إلى ما يزيد على 45?000، حدود 24?000 منها لصالح مقيمين من جمهورية السنغال، و5738 من طلاب المحاظر، الذين خصصت لهم الحكومة معاملة خاصة.

في حين بلغ عدد المبعدين في شهر نوفمبر المنصرم وحده 3241 مبعدا بسبب إقامتهم في بلادنا بطريقة غير شرعية، موزعين على 27 جنسية مختلفة.

وفي الختام ندعوكم إلى مضاعفة هذه الجهود والاستمرار فيها.

شكرا لكم على الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته